MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص اقتصادي حول الحرب على غزة

العدد 9 – 04/01/2024

الاقتصاد والمجتمع المقدسي في مواجهة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المتصاعدة

الاقتصاد والمجتمع المقدسي في مواجهة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المتصاعدة

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

هذا الملخص هو التاسع ضمن سلسلة ملخصات اقتصادية حول الحرب على غزة يعدها معهد "ماس" بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

ضمن مخططها لتهويد مدينة القدس المحتلة وإفراغها من سكانها الأصليين، صعّدت حكومة الاحتلال الإسرائيلي من وتيرة اعتداءاتها وقيودها على السكان المقدسيين، بالتزامن مع العدوان على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر. في حين ينشغل العالم بأخبار ومشاهد المجازر والإبادة الجماعية التي تمارسها آلتها الحربية على قطاع غزة، تُسَرِع حكومة الاحتلال من تنفيذ مخططاتها لكسر صمود المقدسيين وتطويعهم سياسيا واقتصاديا. يتناول هذا الملخص أبرز التضييقات والتداعيات السلبية على النشاط الاقتصادي في مدينة القدس، وعلى قطاعي الصحة والتعليم خلال فترة العدوان على قطاع غزة.

1. استنتاجات رئيسية

لا تعدو هذه التضييقات التي قمنا برصدها في مختلف القطاعات سوى غيض من فيض لما يقوم به هذا الاستعمار الإحلالي من محاولات لتهجير المدينة وإفراغها من سكانها، مستغلاً في حربه على سكانها الأصليين مختلف الأدوات سواء الفكرية، المعرفية، أو الاقتصادية والمادية، مستنداً إلى القوة العسكرية والانحياز القانوني الذي يمارسه النظام القضائي الإسرائيلي. وعليه، فإن مختلف الأطراف الوطنية المعنية بالقدس مدعوة للتكاتف وتكثيف خططها وجهودها من أجل دعم صمود القدس والمقدسيين محافظين على وجه المدينة العربي ومقدساتها ومكانتها الوطنية والتاريخية والدينية. وفيما يلي نلخص أهم التحديات التي تواجه صمود القدس خلال هذه الفترة في النشاط الاقتصادي، والصحة، والتعليم والتي يتعين على صانعي السياسات إيجاد حلول لها:

1. في ظل شح العمالة في بعض القطاعات داخل الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة قطاع البناء والتشييد، اضطر العديد من أصحاب المنشآت التجارية المقدسية، وكذلك العاملين الذين فقدوا وظائفهم إلى التوجه إلى سوق العمل الإسرائيلي. هذا بدوره سيزيد من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي مستقبلا، وربما سيجعله الخيار الوحيد لحوالي 311 ألف مقدسي يعيشون داخل الجدار (J1).
2. من المتوقع أن تفاقم الآثار الاقتصادية السلبية التي لحقت بالاقتصاد المقدسي من قدرته على توفير بدائل محلية لضمان قدر من "الاعتماد على الذات" في ظل الهجمة الصهيونية على كل مكونات ومقدرات الشعب الفلسطيني وما ترافقها من حالة عدم اليقين.
3. تضرر القطاع الصناعي والحرفي في المدينة أيضا نتيجة عدم وصول المواد الأولية من الضفة الغربية بفعل المعيقات والحواجز الإسرائيلية. وكان قطاع البناء والترميم في المدينة هو الآخر من القطاعات المتضررة من القيود الإسرائيلية المفروضة على تدفق العمالة الفلسطينية من الضفة، نظرا لاعتماده شبه التام على اليد العاملة الفلسطينية من خارج المدينة.
4. ساهمت القيود الإسرائيلية وانخفاض تدفق حركة السياحة الخارجية بفعل العدوان على غزة إلى انخفاض كبير في نسب إشغال الغرف في فنادق المدينة، إضافة إلى إلغاء عدد كبير من حجوزات السياح في فنادق القدس الشرقية، واقتصار الحجوزات داخل الفنادق على الصحافيين. ينضوي على ذلك خسائر كبيرة للقطاع الفندقي، وتسريح للعاملين، وربما قد يدفع استمرار سوء الأوضاع مستقبلا بعض الفنادق إلى الإغلاق.
5. تعاني موازنة السلطة الفلسطينية اليوم أزمة مالية، مما أثر على قدرة مدارس القدس ومعلميها على الوصول إلى أماكن عملهم وبالتالي زيادة عدد أيام تعطل الدراسة، وارتفاع الديون المتراكمة على وزارة الصحة الفلسطينية لمستشفيات القدس مما يحد من قدرتها على الصمود والاستمرار في تقديم الخدمات ودفع رواتب موظفيها.
6. منع الطواقم الطبية وطواقم التمريض من الوصول إلى مستشفيات القدس سيخلق فجوة في قدرة هذه المستشفيات على تقديم الخدمات للمرضى المتوجهين إليها.
7. عدم قدرة مرضى الأورام السرطانية وغيرهم ممن يتلقون العلاج في مستشفيات القدس مثل المطلع، على الوصول فاقم من معاناتهم بشكل كبير، خاصة في ظل الاستهداف المباشر والمكثف للمستشفيات في قطاع غزة من قبل جيش الاحتلال مما يمنع أي فرصة لتخفيف معاناتهم.
8. وصلت التشديدات الرقابية والأمنية، مثل اقتحامات المدارس والتفتيش بحق المدرسين والطلبة، إلى أوجهها، إضافة إلى الرقابة المشددة على المنهاج المدرس.
9. منع الطلبة المعتقلين من استكمال تعليمهم في المدارس التابعة للبلدية والمعارف في القدس.
10. من شأن الميزانيات المالية الشحيحة أن تضعف بشكل أكبر التعليم العربي في القدس وبالتالي تسرب أكبر للطلبة منها باتجاه مدارس المعارف وبلدية القدس الإسرائيلية أو باتجاه سوق العمل الإسرائيلي وهو ما يعني خسارة أكبر في معركة الوعي في مدينة القدس.

2. النشاط الاقتصادي في القدس الشرقية

قبل الخوض في الآثار المتوقعة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على النشاط الاقتصادي في القدس الشرقية، من المفيد استعراض أبرز الأرقام المرتبطة بالواقع الاقتصادي للمدينة. إذ تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في محافظة القدس (منطقة J1) بلغت نحو 1.3 مليار دولار في العام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ).[1] على الرغم من الانتعاش الملحوظ الذي شهده الاقتصاد المقدسي ذلك العام مقارنة بالعام 2020 (نمو بنسبة 10%)، إلا أنه لم يعد إلى مستوياته ما قبل الجائحة ولم يتخط حاجز 1.3 مليار دولار (أنظر الجدول 1). هذا بدوره يدلل على أن الاقتصاد المقدسي لم يتعافى كليا من آثار الجائحة، وأن النمو الملحوظ جاء نسبة إلى مقارنته مع المستويات المنخفضة التي حققها الاقتصاد المقدسي خلال الجائحة.

شهدت مساهمة القدس في الاقتصاد الفلسطيني تدهوراً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 15% في العام 1990 إلى 7% في العام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 ب)، كما انخفضت مساهمتها في العمالة المحلية من 18% في العام 1990 (UNCTAD,2013)، لتصل إلى 3% في العام 2021. يعزى هذا الانخفاض، بشكل رئيسي، إلى الفصل المادي والاقتصادي لمدينة القدس عن باقي الاقتصاد الفلسطيني الذي تسارع، بشكل كبير، بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000.

بخصوص سوق العمل، تركز توزيع العاملين في محافظة القدس في الأنشطة الخدمية بشكل رئيسي، وهو ما يعكس سيطرة قطاع الخدمات على اقتصاد المحافظة، حيث شكل العاملون في قطاع الخدمات ما نسبته 30.6% من مجموع العاملين، في حين شغل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق 26.5% من العاملين، و21.1% يعملون في قطاع البناء والتشييد. النسبة الأكبر من العاملين هم من المستخدمين بأجر وبنسبة 88.9%، أما أصحاب العمل فبلغت نسبتهم 4.7%، و5.9% يعملون لحسابهم الخاص، و0.5% يعملون أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر (الجهاز المركزي للإحصاء، 2023أ).

جدول 1: القيمة المضافة في محافظة القدس منطقة (J1)
لأهم الأنشطة الاقتصادية للأعوام 2016-2021 بالأسعار الجارية

النشاط الاقتصادي	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الزراعة وصيد الأسماك	2.5	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6
الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	233.8	235.0	231.2	234.7	202.0	228.5
الإنشاءات	35.5	35.6	33.9	35.3	16.0	12.9
تجارة الجملة والتجزئة	347.8	365.2	370.2	380.6	293.5	333.9
النقل والتخزين	3.4	4.2	5.8	5.0	2.4	2.6
المعلومات والاتصالات	1.5	1.5	1.4	1.5	1.0	1.1
الخدمات	670.4	671.3	675.7	687.9	659.9	716.3
الإدارة العامة والدفاع	0.8	0.8	0.8	0.8	0.6	0.6
مجموع القيمة المضافة	1,295.7	1,316.2	1,321.6	1,348.4	1,178.1	1,298.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2023. رقم "25".

خلال الفترة 2016-2021 لم يحصل تغير جوهري على توزيع الأنشطة الاقتصادية داخل الاقتصاد المقدسي، فقد بقي نشاط الخدمات الأكثر مساهمة في الناتج المحلي للمحافظة (بنسبة 55%)، يليه نشاط التجارة (بنسبة 26%) (أنظر الجدول 2). وهذا يدل على أن الخدمات تشكل العصب الاقتصادي لمدينة القدس كما هو في واقع الاقتصاد بشكل عام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ).

1 المنطقة ج1 (j1): تشمل تلك الأجزاء التي ضمتها إسرائيل بعد احتلال الضفة الغربية العام 1967، وهي: بيت حنينا، مخيم شعفاط، باب الساهرة، الصوانة، الطور، القدس المدينة، راس العمود، الشياح، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحرة الغربية، بيت صفافا، شرفات، صور باهر، أم طوبا، وكفر عقب
المنطقة ج٢ (j2): تشمل بقية المناطق في محافظات القدس، وهي: رافات، مخماس، مخيم قلنديا، جبع، بيت دقو، الجديرة، بيت عنان، الرام، ضاحية البريد، الجيب، بيت إجزا، القبيبة، خربة أم اللحم، بدّو، النبي صمويل، حزما، بيت حنينا التحتا، قطنا، بيت سوريك، بيت اكسا، عناتا، الخان الأحمر، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، الشيخ سعد والمجتمعات البدوية

جدول 2: التوزيع النسبي لإجمالي القيمة المضافة في محافظة القدس
منطقة (J1) حسب النشاط الاقتصادي، 2016- 2021

النشاط الاقتصادي	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الزراعة وصيد الأسماك	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	18.0	17.9	17.5	17.4	17.2	17.6
الإنشاءات	2.7	2.7	2.6	2.6	1.4	1.0
تجارة الجملة والتجزئة	26.8	27.7	28.0	28.2	24.8	25.6
النقل والتخزين	0.3	0.3	0.4	0.4	0.2	0.2
المعلومات والاتصالات	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
الخدمات	51.7	51.0	51.1	51.0	56.0	55.2
الإدارة العامة والدفاع	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2023. رقم "25".

ما زالت السياحة والخدمات المرتبطة بها تشكل جزءا أصيلا من اقتصاد مدينة القدس، إذ تشكل نحو 40% من دخل المدينة (UNC-TAD, 2013). وذلك على الرغم من التقلبات التي شهدها القطاع السياحي في المدينة نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي ما زالت تواجهها المدينة. كما تشكل الفنادق حجر الأساس للقطاع السياحي في مدينة القدس. في ذات السياق، تشير الأرقام الصادرة عن جهاز الإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفنادق في محافظة القدس بلغ 17 فندقا مع نهاية العام 2021، يتوفر فيها 822 غرفة و1,954 سريراً، وبلغ متوسط عدد العاملين فيها 562 عاملا وعاملة، منهم 424 من الذكور و138 من الإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ). يوضح الجدول 3 المؤشرات الرئيسية لأنشطة القطاع الفندقي في القدس الشرقية خلال الفترة ما بين 2017-2021، والتي تتسم غالبيتها بالتذبذب، وتحديدا عدد الفنادق وعدد النزلاء.

جدول 3: المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في محافظة القدس، 2017-2021

المؤشر	2017	2018	2019	*2020	2021
عدد الفنادق	20	21	19	17	17
عدد الغرف	1,480	1,464	987	822	763
عدد الأسرّة	3,242	3,144	2,199	1,954	1761
متوسط إشغال الغرف	560.8	587.6	642.1	96.9	96.9
نسبة إشغال الغرف %	37.9	41.2	54.1	9.5	9.5
متوسط إشغال الأسرّة	934.4	980.4	1,006.00	143.3	143.3
نسبة إشغال الأسرّة	28.8	31.1	37.8	5.7	5.7
عدد النزلاء	113,911	121,326	126,378	17 ,897	9857
عدد ليالي المبيت	341,065	357,852	367,184	912,52	28471

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2023. رقم "25". رام الله – فلسطين.

* يرجع الهبوط الحاد في المؤشرات الفندقية خلال الفترة (آذار– كانون أول 2020) إلى جائحة كورونا التي أدت إلى توقف حركة المسافرين بين الدول، إضافة إلى الحد من التنقل بين المحافظات الفلسطينية

3. تداعيات العدوان على الأنشطة الاقتصادية في القدس الشرقية

منذ إقامة الجدار الفاصل، وإحكام الطوق الاستيطاني الإسرائيلي حول القدس العربية وداخلها، بدأت المدينة تفقد بالتدريج مركزيتها السياسية والاقتصادية، كما تراجعت فرصها في الحفاظ على التحامها مع محيطها وسائر الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك بفعل السياسات الإسرائيلية التهويدية والهادفة لسلخ المدينة عن هويتها الفلسطينية. مع مرور الوقت، خلق هذا مفاضلة ما بين الحفاظ على المكانة التاريخية كمركز لفلسطين، وما بين ضمان سبل العيش، من خلال الاندماج

مـع الاقتصـاد الإسرائيلـي، مـا تركهـا فـي "مـأزق إنمائـي" (الأونكتـاد، 2013). يتجلـى هذا بشكل واضـح فـي بحث المـقدسيين عن فرص عمل لائقـة فـي سوق الـعمل الإسرائيلـي، وكذلك فـي استـهلاك السلع والخدمـات الإسرائيليـة، والحصول علـى الائتمـان والتمويل من البنوك الإسرائيليـة وميزانيـات الدولـة والتعـامل مـع البلديـة وسـلطات التخطيط والداخليـة الإسرائيليـة (مرار وآخرون، 2021).

بـات الخطر المحدق بفـقدان المدينـة لمركزهـا التاريخـي والسياسـي يتعـاظم علـى خلفيـة الحرب الإسرائيليـة علـى قطـاع غزة، بسبب مـا تـقوم بـه سـلطات الاحتلال علـى الأرض من تشديد عزلـة المدينـة عن محيطهـا الفلسطينـي. فمـع بدء الـعدوان علـى القطـاع، قـامت إسرائيل بـفرض حصـار تـام علـى المدينـة ومنـع دخول حملـة الهويـة الفلسطينيـة إليهـا، بالإضافـة إلـى الـقيود علـى حركـة الأفراد داخل المدينـة، ومنـع المـقدسيين من الوصول إلـى المسجد الأقصـى لـلصلاة، عدا عن ازديـاد المداهمـات للمنشـآت الاقتصاديـة والتجاريـة فـي المدينـة، ومـا يصـاحب ذلك من فرض ضرائب ومخالفـات غير مبررة فـي أغـلب الأحيـان بحسب مـا أكدت المقـابلات التـي تم إجرائهـا مـع الجهـات ذات العلاقـة فـي المدينـة.

تشير المعطيـات الأوليـة أيضـا إلـى انخفـاض مـهول فـي حجم التبـادلات التجاريـة والحركـة الشرائيـة داخل المدينـة بفـعل هذه الإجراءات. كبد ذلك المنشـآت الاقتصاديـة الفلسطينيـة فـي المدينـة خسـائر فادحـة وبشكل خـاص المنشـآت التجاريـة والسياحيـة وقطـاع النـقل والمواصلات، خاصـة تـلك التـي تـعتمد علـى السياحـة الوافدة، ممـا دفـع غالبيـة المنشـآت الاقتصاديـة فـي البـلدة القديمـة إلـى التوقف التـام أو شبـه التـام عن الـعمل (تصل تـقديرات مـاس نحو 80%)، باستثنـاء المنشـآت التـي تـعمل فـي نشـاط تجـارة التجزئـة لخدمـة مواطنـي البـلدة القديمـة فـقط. مـع الانقطـاع عن مدينـة رام الله المجـاورة وخدماتهـا المختلفـة، أصبـح حـي بيت حنينـا الوجهـة المفضلـة للمـقدسيين، وكذلك لفلسطينيـي الداخل لـلتسوق، عوضـا عن البـلدة القديمـة فـي الـقدس، أو مدن الضفـة الغربيـة، خاصـة بـعد الحرب علـى غزة.

تشير الشواهد السـابقة إلـى أن القطـاع السياحـي، خاصـة الفنـادق، هو الأشد تضررا من التقلبـات السياسيـة والاقتصاديـة، فـقد تراجـعت أعداد الفنـادق فـي مدينـة الـقدس الشرقيـة من 43 فندقـا فـي الـعام 2000 إلـى 17 فندقـا بحـلول الـعام 2021، فـي حين أن نسبـة أشـغال الـغرف لم تتجـاوز حـاجز 60% إلا فـي مناسبـات نـادرة. وهذا انـعكاس لاستحواذ الفنـادق الإسرائيليـة فـي المدينـة علـى إجمالـي السياحيـة الوافدة (مرار وآخرون،2021). فـي هذا السيـاق، سـاهمت الـقيود الإسرائيليـة وانخفـاض تدفـق حركـة السياحـة الخارجيـة بفـعل الـعدوان علـى غزة فـي انخفـاض كبير فـي نسب إشـغال الـغرف فـي فنـادق المدينـة، إضافـة إلـى إلغـاء عدد كبير من حجوزات السيـاح فـي فنـادق الـقدس الشرقيـة، واقتصـار الحجوزات داخل الفنـادق علـى الصحـافيين. ينضوي علـى ذلك خسـائر كبيرة للقطـاع الفندقـي، وتسريـح للعامـلين، وربمـا قد يدفـع استمرار سوء الأوضـاع مستـقبلا بـعض الفنـادق إلـى الإغلاق.

من جـانب آخر، أفـادت المقـابلات أن القطـاع الصناعـي فـي المدينـة تضرر أيضـا نتيجـة عدم وصول المواد الأوليـة من الضفـة الغربيـة بفـعل المعيقـات والحواجز الإسرائيليـة. وكان قطـاع البنـاء والترميم فـي المدينـة هو الآخر من القطاعـات المتضررة من الـقيود الإسرائيليـة المفروضـة علـى تدفـق العمالـة الفلسطينيـة من الضفـة، نظرا لاعتمـاده شبـه التـام علـى اليد العاملـة الفلسطينيـة من خـارج المدينـة.

فيمـا يتعلـق بالتشـغيل والبطالـة فـي صـفوف المـقدسيين، فـقد دفـع إغلاق جزء من المنشـآت الاقتصاديـة فـي المدينـة المشـغلين إلـى تسريـح العمـال، والذي من المتوقـع أن يرفـع من مـعدلات البطالـة والفـقر فـي صـفوف المـقدسيين (لا يوجد إحصـاءات رسميـة حتـى الآن). بالمقـابل، وفـي ظل شـح العمالـة فـي بـعض القطاعـات داخل الاقتصـاد الإسرائيلـي، خاصـة قطـاع البنـاء والتشييد، اضطر الـعديد من أصحـاب المنشـآت التجاريـة المقدسيـة، وكذلك العامـلين الذين فـقدوا وظائفـهم إلـى التوجـه إلـى سوق الـعمل الإسرائيلـي. هذا بدوره سيزيد من الاعتمـاد علـى الاقتصـاد الإسرائيلـي مستـقبلا، وربمـا سيجعلـه الخيـار الوحيد لحوالـي 311 ألف مقدسـي يـعيشون داخل الجدار .(J1) كمـا أنـه من المتوقـع أن تفـاقم الآثـار الاقتصاديـة السلبية التـي لحـقت بالاقتصـاد المقدسـي من قدرتـه علـى توفير بدائل محليـة لضمـان قدر من "الاعتمـاد علـى الذات" فـي ظل الهجمـة الصهيونيـة علـى كل مكونـات ومـقدرات الشـعب الفلسطينـي ومـا يرافقهـا من حالـة عدم اليـقين.

علـى الجهـة المقابلـة، وكمـا أشرنـا فـي الورقـة السـابقة (الملـخص 7)، من المتوقـع أن تؤدي إعاقـة حركـة المـقدسيين باتجـاه مدن الضفـة الغربيـة إلـى تراجـع فـي حجم مشتريـات المـقدسيين منهـا، فعلـى افتراض انخفـاض حركـة المتسوقين من داخل مدينـة الـقدس إلـى الضفـة الغربيـة بحوالـي 50% علـى الأقل بفـعل قيود الاحتلال والوضـع الأمنـي، فـإن من شـأن ذلك أن يكبد الاقتصـاد الفلسطينـي خسـائر تـقدر بحوالـي 72 مـليون شيكل شـهريا (863 مـليون سنويـا) من استـهلاك السـلع المـعمرة وغير المـعمرة. يبقـى بصيص الأمل الوحيد، هو توسـع حملـة المقاطعـة للبضـائـع الإسرائيليـة داخل صـفوف المـقدسيين، والذي يقابلـه زيـادة فـي الطـلب علـى البضـائـع فلسطينيـة المنشـأ، هذا من شـأنه أن يشكل رافعـة اقتصاديـة تربط بين الـقدس الشرقيـة المحـاصرة وبقيـة الضفـة المحتلـة، يمكن البنـاء عليهـا إن تم استغلالهـا علـى النحو الأمثل.

4. قطاع الصحة في القدس الشرقية

يتكون القطاع الصحي المقدسي من عدة مكونات على رأسها سبعة مستشفيات رئيسية وهي؛ مستشفى الأوغستا فكتوريا (المطلع)، مستشفى جمعية المقاصد الخيرية، مستشفى سانت جون للعيون، مستشفى مار يوسف (الفرنساوي)، ومستشفى وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومؤسسة الأميرة بسمة. هذا بالإضافة إلى مراكز خاصة من عيادات ومختبرات ومستشفيات ولادة بلغ عددها 51 مركزاً عام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023).

تشكل مستشفيات القدس الشرقية عنصراً هاماً في القطاع الصحي الفلسطيني حيث أن أكثر من نصف العبء الملقى على مستشفيات القدس هو من المرضى المحولين من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والأونروا، والذين يحتاجون لخدمات صحية وعمليات لا تقدمها المستشفيات في الضفة الغربية أو قطاع غزة، حيث تعد مستشفيات القدس الشرقية المراكز الرئيسية للرعاية المتخصصة في النظام الصحي الفلسطيني.[2] بحسب إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية، تشكل شبكة مستشفيات القدس الشرقية 24% من مجموع الأسّرة المتوفرة في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية والتي بلغ عددها 718 سرير عام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). حولت وزارة الصحة الفلسطينية إلى مستشفيات القدس الشرقية ما يقارب 40 ألف مريض للعلاج فيها بتكلفة تقدر بحوالي 36% من إجمالي تكلفة شراء الخدمة من خارج مستشفيات وزارة الصحة الفلسطينية أي ما يقارب 380 مليون شيكل وذلك في عام 2022.[3] يبين ذلك أهمية استمرار التحويلات في دعم صمود مستشفيات القدس وبالتالي الحفاظ على جزء أساسي وهام من القطاع الصحي الفلسطيني.

تواجه مستشفيات القدس تحديات جيوسياسية ومالية كبيرة تتعلق بوجودها في القدس وما تعانيه من سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدف إغلاق هذه المؤسسات من خلال التضييق عليها ماليا وسياسيا. بالأساس، فرض الاحتلال على الفلسطينيين القاطنين في القدس التأمين الصحي الإلزامي الإسرائيلي ما جعلهم مضطرين للتوجه للمراكز الصحية التابعة للاحتلال وخلق مشاكل مالية لمستشفيات ومراكز القدس

إن عدم وصول المواطنين الفلسطينيين من الضفة وغزة للعلاج في مستشفيات مدينة القدس لعدم منحهم تصاريح دخول من قبل الاحتلال الإسرائيلي تسبب في خسائر كبيرة لمستشفيات المدينة. على سبيل المثال، لا تتعدى نسبة الموافقة على تصاريح الخروج من غزة للعلاج عبر معبر ايرز 65% من الطلبات المقدمة للخروج في معظم الأشهر قبل الحرب (وزارة الصحة الفلسطينية، 2021) والتي وصلت أوجها بنسبة تصل 85% في شباط 2023 وتعد نسبة غير مسبوقة منذ العام 2014. كما أن عدم إمكانية وصول عدد كافي من المرضى للعلاج في هذه المستشفيات يجعلها تعمل بأقل من طاقتها الاستيعابية مما يخلق لها مشاكل مالية وتشغيلية كبيرة. ناهيك عن الديون المتراكمة على وزارة الصحة الفلسطينية لصالح مستشفيات القدس والتي وصلت إلى ما يقارب 410 مليون شيكل حتى كانون أول 2023.

5. تداعيات العدوان على القطاع الصحي في القدس

خلال العدوان الحالي على قطع غزة والضفة الغربية، تدنت أعداد المرضى المحولين إلى مستشفيات القدس بشكل كبير من الضفة الغربية مع منع تام لسكان غزة من الخروج للعلاج في مستشفيات المدينة باستثناء من تواجد هنالك ولم يستطع العودة إلى قطاع غزة، حيث تم طرد كافة المرافقين وترحيلهم إلى قطاع غزة. يفاقم ذلك من الواقع الصحي الخطير لمرضى القطاع خاصة في ظل الاستهداف المستمر والمباشر للمستشفيات والمراكز الصحية في قطاع غزة. هنالك أعداد من المرضى تمكنوا بعد جهود دولية عديدة من الخروج لتلقي العلاج في مستشفيات خارج فلسطين كتركيا أو الإمارات. من ناحية أساسية يعد ذلك الأمل الوحيد لحياة مرضى السرطان والقلب والأمراض الخطيرة الأخرى، لكنه من ناحية أخرى يعني انخفاض دخل مستشفيات القدس والتي كانت قد تجهزت لاستقبال جرحى العدوان وعلاجهم. بحسب ما ورد من بيانات من مستشفى المقاصد، فقد انخفضت فاتورتها الشهرية من 9 مليون شيكل في أيلول (ما قبل العدوان) إلى ما يقارب 4 مليون شيكل في تشرين ثاني، وهو ما قد ينعكس بشكل أكبر على المستشفيات الأخرى كمستشفى المطلع كونها تستقبل أعدادا أكبر من المرضى من قطاع غزة. في ذات السياق، أشار مركز الأميرة بسمة الذي يستقبل ذوي الإعاقة إلى انخفاض نسبة رواده إلى ما يقارب 50% بفعل قيود الاحتلال، مما يعني تدهور كبير في الواقع الصحي لذوي الإعاقة، وإطالة وقت وتكاليف العلاج.

2 شبكة مستشفيات القدس الشرقية https://www.ejhn.org/

3 احتساب من خلال التقرير الصحي السنوي فلسطين 2022. وزارة الصحة الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

أما خدمات الطوارئ في القدس الشرقية فتقدم من خلال نجمة داود الحمراء الإسرائيلية (لا تخدم جميع المناطق بحجج أمنية) وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي بدأت عملها في الطوارئ منذ عام 2006. يمتلك الهلال الأحمر 12 سيارة إسعاف فقط داخل المدينة، وسبعة وعشرين مختصاً للحالات الطارئة (وحدة القدس، 2018). لم يكن عدد سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر كافيا لنقل جميع المرضى في الأشهر السابقة للعدوان وكان هنالك ضغط كبير على استيعاب جميع الحالات المطلوب تقديم خدمات الإسعاف والطوارئ لها، لكن الآن مع توقف تدفق المرضى من غزة للعلاج أصبحت سيارات الإسعاف لا تعمل تقريباً حيث كان جزء كبير من عملها يتمحور حول نقل المرضى من قطاع غزة والضفة الغربية.

مؤخراً، كان هنالك تشديدات وشروط جديدة لدخول الأطباء والممرضين إلى القدس وإلى مستشفى المطلع بالأخص، الأمر الذي في حال استمر، سيخلق فجوة في تقديم الخدمات اللازمة للمرضى القادمين للعلاج في مستشفيات القدس.

لا يزال الأثر طويل المدى غير واضح إلى الآن حيث أنه من غير المعلوم إلى متى سيستمر العدوان على قطاع غزة، وكيف ستكون الإجراءات المتبعة من حكومة الاحتلال عند انتهاءه بالنسبة لتنقل المرضى والأطباء والطواقم الطبية المختلفة.

6. قطاع التعليم في القدس الشرقية

يعاني قطاع التعليم في القدس من الاستهداف المباشر لما له من دور في الحفاظ على الرواية والهوية الفلسطينية المقاومة التي لا ينفك الاحتلال محاولا طمسها وتهويدها واستبدالها برواية صهيونية (قومية يهودية). حيث تواجه المدارس بمدرسيها وطلبتها ملاحقات مستمرة من جيش الاحتلال لمنعهم من تدريس المنهاج الفلسطيني ومحاولات استبداله بالمنهاج الإسرائيلي الذي يعطي رواية مناقضة وكاذبة تمحو التاريخ الحقيقي للمدينة مما يسهل عملية السيطرة على تنشئة وثقافة الفلسطينيين في القدس.

اتخذت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إجراءات متراكمة ومستمرة استهدفت إجهاض وتفكيك قطاع التعليم العربي في القدس، اتخذت هذه الإجراءات أشكالاً وسياسات مختلفة إما من خلال منع عمليات التطوير الخدماتي في المدارس العربية مما يؤدي إلى تراجع دورها وقدرتها على أداءه مقابل خلق مدارس وظيفية ربحية تدار من قبل بلدية الاحتلال في القدس وأجهزتها الاستخبارية أو من خلال الملاحقة الأمنية المستمرة للمعلمين الفلسطينيين.

يشرف على قطاع التعليم في القدس أربع هيئات وهي مديرية التربية والتعليم التابعة للسلطة الفلسطينية، المدارس الخاصة، بلدية الاحتلال ووزارة المعارف الإسرائيلية، إضافة إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). يعاني قطاع التعليم الفلسطيني في القدس من مشكلات كبيرة بسبب هذا التعدد في المرجعيات المشرفة على المدارس وضعف التنسيق بينها مما يحد من القدرة على وضع سياسات تطويرية شاملة لهذا القطاع.

بلغ إجمالي عدد الطلبة المقدسيين خلال العام 2023/2022 حوالي 76,152 طالب وطالبة، يتلقون التعليم في 262 مدرسة في محافظة القدس (104 مدرسة منهم في منطقة J1))(. تتبع غالبية المدارس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وعددها 127 مدرسة، يتلوها المدارس الخاصة والتي تتبع جمعيات أهلية أو دينية ربحية وغير ربحية وعددها 120 مدرسة، وعدد قليل من المدارس يتبع الأونروا (لا يتجاوز 15 مدرسة). بينما بلغ عدد الطلبة الفلسطينيين في مدارس البلدية والمعارف الإسرائيليتين في القدس الشرقية ما يقارب 40,175 طالب وطالبة (35% من إجمالي الطلبة المقدسيين) خلال العام الدراسي 2021/2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023).

مقابل الدعم والميزانيات المالية المرتفعة المتوفرة لمدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية، يعاني قطاع التعليم العربي في القدس من أزمة في التمويل، حيث يعد عدم وجود مصادر تمويلية وميزانيات كافية ومستمرة للقطاع التعليمي من مشاكل التعليم الأساسية بالقدس المحتلة. أثر ذلك سلبا على عدد المدارس وعدم كفايتها لأعداد الطلاب المتزايدة، وعدم صيانة أو توسيع القائم منها، ممّا أدى إلى استئجار مبانٍ غير مؤهلة، وغرف متنقلة وملاجئ ومخازن وممرات، واستخدامها كأماكن للدراسة، والتي تفتقر للحد الأدنى من الظروف الصحية والتصميمية والمرافق التعليمية المناسبة كالمرافق والساحات وتجهيزات المختبرات، إضافة إلى افتقارها لخدمات وبرامج خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم توفر الأماكن التي تخصص للأنشطة اللامنهجية كالمكتبات، والقاعات، والصالات. ساهم ذلك في توجه الطلبة إلى مدارس أخرى تابعة لبلدية الاحتلال تتوفر فيها البنية التحتية والخدماتية اللازمة. كما توفر مدارس البلدية المواصلات لطلابها وهي نقطة ضعف بالنسبة للمدارس التي تتبع للجهات الإشرافية الأخرى.

تسبب نـقص التمويل وانخفـاض أجور المدرسين المـقدسيين إلـى تسرب عدد كبير من المعـلمين فـي المدارس العربيـة فـي الـقدس واستقطابـهم للـعمل فـي مدارس البلديـة ومدارس المعـارف الإسرائيليـة، خاصـة مـع ارتفـاع رواتب المدرسين فـي مدارس البلديـة مقارنـة بـالمدارس الخاصـة أو التـي تتبـع لوزارة التعـليم الفلسطينيـة، إضافـة إلـى مخصصـات نهايـة الخدمـة والتقـاعد غير المتوفرة فـي المدارس الأخرى بذات الـقدر. حيث يبين الجدول أدنـاه الـفرق بين رواتب المعـلمين فـي مدارس التربيـة ونظرائـهم فـي مدارس البلديـة الإسرائيليـة.

جدول 4: الفرق بين الراتب الأساسي لمعلمي مديرية التربية ومعلمي مدارس البلدية الإسرائيلية

سنوات الخدمة	راتب معلم في التربية	راتب معلم في البلدية
1	3,089	5,802
5	3,264	6,756
10	3,520	8,368
15	3,803	10,164
20	4,081	11,484
25	4,454	14,087

المصدر: الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين- عنقود العاصمة 2021-2023.

7. تداعيات العدوان على قطاع التعليم العربي في القدس

منذ بدايـة الـعدوان الحالـي، شـهد قطـاع التعـليم العربـي المزيد من التضييقـات، حيث منـع الاحتلال الإسرائيلـي 70 موظف/ة من حملـة الهويـة الفلسطينيـة والعامـلين فـي مدارس الـقدس التابعـة للسـلطة الفلسطينيـة من الوصول إلـى مدارسـهم فـي الـقدس نتيجـة إلغـاء جميـع التصاريـح ومنـع الدخول إلـى الـقدس منذ بدايـة الـعدوان. منـهم 50 معلم/ة، و20 إداري/ة يعمـلون فـي 29 مدرسـة داخل الـقدس أو مـا يـعرف بمنطقـة (J1). ممـا استدعـى هذه المدارس إلـى البحث عن بدائل منهـا الاستعاضـة عنـهم بمتطوعين أو التحول نحو التعـليم الإلكترونـي.

عدا عن منـع الاحتلال المعـلمين/ات والطلبـة من الوصول إلـى المدارس داخل الـقدس، فـإن الأزمـة الماليـة التـي تمر بهـا السـلطة الفلسطينيـة نتيجـة رفض حكومـة الاحتلال اليمينيـة تحويل أموال المقاصـة تجعلهـا غير قـادرة علـى دفـع رواتب موظفيهـا فـي القطاع العـام. جزء منـهم المعـلمون/ات فـي مدارس التربيـة والتعـليم الفلسطينيـة فـي الـقدس وهو سبب آخر يمنعـهم من الوصول إلـى أمـاكن عملـهم فـي مدارس المدينـة، بالتالـي تـعطل العمليـة التعليميـة وخسـارة الطلبـة المـقدسيين لأيـام دراسيـة أكبر. وهو مـا يلقـي بأعبـاء أكبر علـى معركـة التعـليم العربـي فـي الـقدس.

يحـاول المعـلمون/ات تـعويض الدوام المدرسـي من خلال التدريس الإلكترونـي والذي علـى الرغم من مرونتـه فـي الأزمـات إلا أنـه لا يمكن الاعتمـاد عليـه كبديل دائم للتفـاعل المبـاشر فـي الحصص الصفيـة، ولا يمكن التـعويل عليـه، حيث أنـه يتطـلب مجـهود أكبر من الطـالب والأهل، عدا عن أن الوصول إلـى الإنترنت أو الأجـهزة الذكيـة ليس بـالضرورة أن يكون متاحـاً لجميـع الطلبـة بـالأخص إذا كان لدى نـفس العائلـة أكثر من طـفل فـي عمر المدرسـة.

كذلك، وصـلت الملاحقـات الأمنيـة إلـى أوجهـا فـي المدارس التابعـة للبلديـة خلال فترة الـعدوان علـى غزة، حيث شـهدت الـعديد من المدراس مداهمـات من جيش الاحتلال تـعرض خلالهـا المعـلمون/ات والطلاب/ات للاستجواب وتـفتيش هواتفـهم. إضافـة إلـى تشديد الرقابـة علـى المنهـاج الدراسـي فـي المدارس التابعـة للبلديـة ومنـع أي تطرق لـلمحتوى الفلسطينـي. وهذا حد بشكل كبير من المواد التدريسيـة التـي تتسم بروح وطنيـة والتـي كان بـالإمكان تدريسـها سـابقا وإن بالخفـاء عن عيون سـلطات الاحتلال.

من المخـاطر الجديدة التـي تكشـفت خلال هذه الـفترة، وجود أعداد لا يستهـان بهـا من الطلبـة الذكور فـي المدارس التابعـة للبلديـة الذين يتم تسجيلـهم وترفيعـهم دون أن يحضروا للمدرسـة، وذلك بسبب الضـغوط علـى إدارة المدارس من استقبـال طلبـة قد يـعرضوا طـاقم المدرسـة لرقابـة أمنيـة أو غيرهـا من التضييقيـات خاصـة خلال الـعدوان الحالـي. علـى سبيل المثـال، اكتشف أن هنـالك 100 طـالب مسجـلين فـي مدرسـة الطور، والتـي تـعد مدرسـة كبيرة، لكنـهم لا يحضرون إلـى المدرسـة إطلاقـا.

تؤدي هذه الظـاهرة إلـى احتمـال تسرب أعداد كبيرة من الطلبـة من التعـليم، عدا عن تحولـهم لعمـال غير مـهرة أو عاطـلين عن الـعمل، نـاهيك عن المخـاطر الاجتماعيـة الكبيرة كالإدمـان علـى المخدرات وغيرهـا من المشـاكل المنتشرة بين الشبـاب. خاصـة مـع عدم قدرة المدارس التابعـة لوزارة التربيـة والتعـليم الفلسطينيـة أو القطـاع الخـاص علـى استيعـاب هؤلاء الطلبـة وتوفير بيئـة تعليميـة جاذبـة لـهم.

كذلك ارتفـعت وتيرة التشديدات العقابيـة الإسرائيليـة علـى الأطفـال والشبـاب، حيث أن أي طـفل مقدسـي يتـعرض للاعتقـال يمنـع من استكمـال تعليمـه والـعودة إلـى مقـعده الدراسـي وهو مـا من شـأنه أن يخلـق خوف وقلـق بين الطلاب والأهالـي. ولا تزال الآثـار السـلبية لـهذه الظواهر الطارئـة غير مرصودة بدقـة خاصـة فيمـا يتعلـق بـعدد المتسربين من المدرسـة.

المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). إحصاءات الحسابات القومية، 2000-2022. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2023. رقم "25". رام الله - فلسطين.

مرار، وآخرون. (2021). متطلبات إقامة عنقود العاصمة التنموي: أولويات سياساتية، تدخلات وبرامج. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

وحدة القدس- مكتب الرئيس. الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018-2022). القدس.

وزارة الصحة الفلسطينية. (2021). الاستراتيجية الصحية الوطنية 2021-2023. رام الله- فلسطين.

UNCTAD (2013): The Palestinian Economy in East Jerusalem: Enduring Annexation, Isolation and Disintegration. http://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=537